

الحديث المكي والمدني

معالم وضوابط

عبد الكريم توري



UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الحديث المكي والمدني

~ معالم وضوابط ~

إعداد

الدكتور عبد الكريم توري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحديث المكي والمدني

~ معالم وضوابط ~

إعداد

الدكتور عبد الكريم توري
كلية دراسات القرآن والسنة
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

Penerbit
Universiti Sains Islam Malaysia
Bandar Baru Nilai
Negeri Sembilan
2011

الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة العلوم الإسلامية الماليزية.
لا يسمح بإعادة طبع أو تصوير أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل من الأشكال
الإلكترونية، أو الآلية بما في ذلك التصوير، أو التسجيل الصوتي، أو التخزين
الإلكتروني إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر.

الناشر

وحدة النشر / Bahagian Penerbitan

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية / Universiti Sains Islam Malaysia

Bandar Baru Nilai, 71800 Nilai

Negeri Sembilan Darul Khusus

Malaysia

Tel : +606-798 8044 Faks : +606-798 6083

Data Pengkatalogan-dalam-Penerbitan

Perpustakaan Negara Malaysia

Toure, Abdoul Karim

Al- Hadis al-Makki wal Madani-Ma'lim wa Dawabid / Abdoul Karim Toure.

ISBN 978-967-5295-92-8

1. Hadith--Critism, interpretation, etc. 2. Hadith--Critism, Textual.

I. Title.

297.124

الإهداء

إلى خلفاء رسول الله ﷺ من العلماء الربانيين الذين ينفون عن سنته تحريف
الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .
إلى شياخي ومعلمي الأستاذ المرابي عباس ذرومي رحمه الله، إلى الذي زرع
في حب العلم واحترام أهله، والذي العزيز، أسكنهما الله فسيح جنانه .
إليهم جميعاً

أهدي هذا الكتاب

المحتويات

الصفحة	
٧	الإهداء
٩	المحتويات
١١	تقديم
١٣	المقدمة
١٥	تمهيد
١٩	الفصل الأول : تعريف الحديث المكي والمدني
٢٣	الفصل الثاني : أحاديث منع كتابة الحديث النبوي وإباحته وعلاقته بالمكي والمدني
٢٩	الفصل الثالث : حفظ الصحابة ﷺ لأحاديثه ﷺ وعلاقته بالمكي والمدني
٣٥	الفصل الرابع : المقارنة بين أحاديث المكيّة والمدنيّة في الكثرة
٤٣	الفصل الخامس : كيفية معرفة الحديث المكي والمدني
٤٣	قرينة مستنبطة من متن الحديث غير مذكورة فيه
٤٤	قرينة مذكورة غير صريحة في متن الحديث
٤٥	ألفاظ صريحة و واضحة في متن الحديث تذكر مكان وزمان ورود الحديث
٥١	الفصل السادس : تصنيف الأحاديث من حيث مكان ورودها
٥١	أ- الأحاديث المكيّة :
٥١	أحاديثه ﷺ في مكة قبل الهجرة .
٥٣	أحاديثه ﷺ في مكة قبل الهجرة وتحملها ورواها بعض الأنصار من يثرب

٥٤ أحاديثه ﷺ خارج مكة قبل الهجرة

٥٦ أحاديثه ﷺ بعد الهجرة بمكة في عام الفتح وحجّة الوداع

٥٨ -ب- الأحاديث المدنية

٥٨ أحاديثه ﷺ بعد الهجرة بالمدينة

٦٤ أحاديثه ﷺ بعد الهجرة خارج المدينة وليس بمكة

٦٥ أحاديث رواها بعض الذين أتوا إليه ﷺ من القبائل في عام الوفود من العام التاسع للهجرة

٦٧ الخاتمة

٦٩ المراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله على إحسانه؛ والشكر له على توفيقه وامتنانه؛ وأشهد أن لا إله إلا الله تعظيماً لشانه؛ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه؛ صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين وبعد :

فمنذ بزوغ شمس الإسلام وأحاديث النبي ﷺ تمثل أهمية كبرى في حياة المسلمين، ذلك أن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى فكل ما قاله ﷺ بوحي عن الله تعالى، غير أن أحاديثه ﷺ وحي غير متلو، ومن هنا كانت فكرة هذا البحث الذي يبحث في أحاديث النبي ﷺ المكيّة والمدنيّة على غرار المكي والمدني من القرآن الكريم في علوم القرآن .

ومن المهم في هذا المجال معرفة مدى الأهمية القصوى التي أولها العلماء لأحاديث النبي ﷺ في بيان هذه الأحاديث ومعرفة درجتها وبيان المكي من المدني منها ومعرفة أسباب ورودها والظروف والملابسات التي قيلت فيها وما يترتب على ذلك، والذي يجيل نظره في المصنّفات الحديثية الكبرى يتضح له ذلك بكل جلاء ووضوح .

وقد تطرّق الباحث في هذا البحث إلى بيان السبب في المنع من كتابة الحديث وتدوينه في بادئ الأمر ثم الإذن بكتابه بعد استقرار الأحكام وتمييز الحديث من القرآن .

وقد حفظ لنا الصحابة الكرام (رضي الله عنهم) كل ما صدر عن النبي ﷺ من أحاديث وغيرها، وورثوا لنا هذا التراث النبوي الضخم والمهم من سنة رسول الله ﷺ، وهذا يضع على عاتقنا أمانة كبيرة تجاه هذا التراث من البحث والتنقيب والدراسة والفهم والاستنباط ثم التأسي والافتداء كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ الأحزاب: ٢١، وكما قال عز وجل: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ الحشر: ٧.

فالأمانة جسيمة والمسئولية خطيرة، وقد أدّى سلفنا الصالح (رضي الله عنهم) مهمتهم تجاه

هذا الميراث النبوي وقاموا بها خير قيام وواجبنا يتمثل في مثل هذه الأبحاث المهمة التي تتعلق بهدي النبي ﷺ وسنته والبحث فيها ودراستها والفقهاء فيها. لقد كشف البحث عن أهمية البحث في مثل هذا النوع من الأحاديث وفتح المجال أمام دراسات أخرى من الأحاديث أعمق وأشمل على غرار ما تم التأليف فيه في مباحث علوم القرآن.

أسأل الله تعالى أن يوفق ويهدي إلى سواء السبيل إنَّه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله وسلم وبارك على سيِّدنا وحبیبنا وقدوتنا وأسوتنا وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم يقوم الناس لربِّ العالمين والحمد لله رب العالمين.

عميد الكلية

الأستاذ المشارك الدكتور عدنان محمد يوسف

مقدمة

الحمد لله الذي تكفل بحفظ دينه الذي ارتضاه للبشرية بحفظ مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. والصلاة والسلام على المعلم الأمي، وعلي آله الطيبين وصحابته الغر الميامين الذين نقلوا لنا بأمانة كل حركاته وسكناته في حله وترحاله، ليله ونهاره، فلم يتركوا من أموره كبيراً أو صغيراً إلا أحصوها، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد!

لقد راودتني نفسي منذ فترة أن أكتب في كيفية التعرف على الأحاديث المكية والمدنية والتمييز بينها، فزرتُها معتدراً أن بضاعتي في هذا الشأن مُزجاة، وبحر السنة زخار لا يدرك له من قرار، فما فتئت تُراودني حتى رَضِخْتُ لطلبها. بيد أنني حين شرعتُ في تصفُّح كتب التراث في علوم الحديث لم أقف -حسب ما اطلعتُ على أن أحداً كتب في هذا الموضوع- أوجس في نفسي خيفة، فأصبحتُ أقدم رجلاً مرةً وأوخر الأخرى مرةً. فَهَمَسْتُ نفسي في أذني قائلة لا تخف لولا ظلمة الخطأ ما أشرق نور الصواب، فقلتُ لها الخطأ في مثل هذا المقام؟ فقالت لي لا عليك إن العلماء لن يسكتوا إذا تبين لهم فيما تسطره خطأ، فتشجعتُ بذلك وعزمتُ على المضى قدماً في الكتابة مستعيناً بالمولى عز وجل.

تمهيد

إذا كان الحديث النبوي يتكوّن من السّنَد والمتن فالمتأمل في الجهود الجبّارة التي بذلها سلف الأُمَّة وعلمائها في خدمة ميراث النّبوة، يلاحظ أنّهم كرّسوا معظم - إن لم تكن كلّها - جهودهم في دراسة وتحليل السّنَد، وذلك بُغية معرفة الحديث الصّحيح والحسن من الضّعيف والموضوع. فالسّنَد هو الآلة التي تعيننا على ذلك، وتزِيل بين مختلف درجة الحديث، من صحيح وضعيف وموضوع. فكانت من ثمرة هذا الاهتمام البالغ بالسّنَد أن رأينا الموطأ وكتب السنّة الأخرى على التفاوت بينها في القيمة العلمية. ورأينا كتب الرّجال والنقد والجرح والتعديل التي جعلت رواة الحديث أمام مجهر علمي دقيق فريد في نوعه لا يفلت منه أحد، والتي تناولت كل صغير وكبير عن حياة هؤلاء الرّواة ليُقَبَل حديث من توفّرت فيه شروط قبول الحديث، ويُرد حديث كل من لم تتوفّر فيه هذه الشروط.

ولعلّ الظرف الزمّني الذي عاش فيه هؤلاء العلماء كان يقتضي هذا الاهتمام البالغ بالسّنَد لحماية ميراث النّبوة - المبيّن لكتاب الله - وحفظه بوضع قواعد وضوابط يتعامل بها أهل هذه الصّناعة في عملية نقد رواة الحديث، وخاصة بعد ما وقع بين المسلمين من الفتن والحروب إثر مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه حيث تفرّقت الأُمَّة إلى فرق وأحزاب، وبدأ كل فريق يضع أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وآله لتأييد حزبه، ورأى مقابل هذا بعض الزهّاد انشغال الناس بالدنيا عن الآخرة، فشرعوا في وضع أحاديث في الترهيب والترغيب، وهم يحسبون بذلك أنّهم يُحسنون صنعا، فإذا ذكروا بقوله: صلى الله عليه وآله "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ". قالوا: نحن لم نكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله إنّما كذّبنا له ^٢.

قال ابن سيرين ^٣: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا

(١) صحيح البخاري: ص ٤٦، الحديث ١٠٨، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وآله.

(٢) السيوطي: تدريب الرّواي في شرح تقريب النواوي، ١/١٥٤.

(٣) هو محمّد بن سيرين التابعي مولى أنس بن مالك رضي الله عنه خادم رسول الله صلى الله عليه وآله، وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عمر. وقيل: عثمان رضي الله عنهما، وتوفّي ١٦٠ هـ وقيل ١١٨ هـ. نعتة الذهبي في سير أعلام النبلاء، ٤/٦٠٦ - ٦٢٢ ب"الإمام شيخ الإسلام".

يُؤخذ حديثهم^٤» وقال عبد الله بن المبارك^٥ «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^٦ وقال غيره «السند للخبر كالنسب للمرء»^٧.

لم يحظ الحديث النبوي بعناية العلماء في معرفة كون الحديث مكيًا أو مدنيًا مثل ما حظي شقيقه - القرآن الكريم - الذي تتبَّعوا آياته آية آية، وسوره سورة سورة حتى عرفوا الحضري منه والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، والفراشي والنومي، والمكي والمدني^٨.

ولعل الأسباب والعوامل التي ساعدت على تكريس العلماء جهودهم في دراسة القرآن الكريم من هذه الجوانب هي كون القرآن مصنوعاً ومحمولاً من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان. أمّا الحديث النبوي فلم يكن كذلك، بل احتاج حفظه وغربلته من الضعيف والموضوع إلى جهود جبارة بشرية مؤيدة ربانياً، الأمر الذي أشغلهم عن الاهتمام بتبَّع الحضري والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، والفراشي والنومي، والمكي والمدني، أو وضع ضوابط لمعرفة مثل ما وضعوا للقرآن الكريم.

ولقد تعجَّب السيوطي من الاهتمام البالغ للمتقدمين بعلم الحديث والتصنيف فيه دون علوم القرآن، فكان هذا من البواعث التي حرَّكته إلى تأليف كتابه الإتيقان في علوم القرآن.

قال: «ولقد كنتُ في زمان الطلب أتعجَّب من المتقدمين إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث...»^٩
قلتُ: هذا صحيح بالنسبة للإسناد، أمّا المتن فلم يحظ بالدراسة كالإسناد، كأنهم قالوا للمتأخرين بلسان حالهم: قمنا نحن بخدمة الإسناد فعليكم

(٤) رواه مسلم في مقدّمة صحيحه ص ٥١.

(٥) عبد الله بن المبارك (١١٨ - ١٨١هـ)، نعتة الذهبي في السير ٨ / ٣٧٨ - ٤٢٠: بالإمام شيخ الإسلام عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، الحافظ الغازي، أحد الأعلام، كانت أمه خوارزمية. طلب العلم وهو ابنُ عشرين عاماً. أكثر من الترحال والتطواف، وإلى أن مات في طلب العلم، وفي الغزو، وفي التجارة، والإنفاق على الإخوان في الله، وتجهيزهم معه إلى الحج. انظر ترجمته كذلك في الذهبي: تاريخ الإسلام حوادث ووفيات ١٨١ - ١٩٠هـ، ص ٢٢٠ - ٢٤٧.

(٦) رواه مسلم في مقدّمة صحيحه ص ٥١.

(٧) محمّد عجاج الخطيب: ص ٤٢٩.

(٨) السيوطي: الإتيقان في علوم القرآن، ص ١٩ وما بعدها.

(٩) المصدر نفسه: ص ٤

بخدمة المتن. فصَحَّ قول مَنْ قال: « كم ترك السلف للخلف »^{١٠}. فهذه الدراسة تأتي محاولة لوضع معالم وضوابط في معرفة مكِّي الحديث ومدنيّه، أي معرفة مكان ورود الحديث أفي مكة قبل الهجرة، أم في المدينة بعد الهجرة، أم في غيرهما في أسفاره وغزواته^{١١} ﷺ، وهو مقابل ما يُعرف في علوم القرآن بالسُّور والآيات المكيّة والمدنيّة.

وهي بعنوان "الحديث المكي والمدني معالم وضوابط". وسوف يكون اعتمادي على الأحاديث الصّحيحة فقط دون سواها، إمّا في الصحيحين أو أحدهما أو الكتب الأخرى مع التّخريج. فإن وُقِّت في هذا العمل - وهذا ما أرجوه - فذلك من فضل الله ومنّه، وإن كان غير ذلك فهو منِّي ومن نفسي وأستغفر الله.

أسأل الله العظيم ربّ العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله ذُخراً لي يوم الدين يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم، وأن يحشرني مع خلفاء رسول الله ﷺ الذين ينفون عن سنّته تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وأنا سائل أخاً انتفع بهذا الكتاب أو شيء منه أن يدعو لي ولوالديّ وأساتذتي. وعلى الله الكريم اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم. وصلى الله على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد الكريم منغورو توري العاجي
كلية دراسات القرآن والسنة
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

(١٠) قال أمير البيان شكيب أرسلان: « وليس التأخر في الزّمن بالذي يدعو إلى التأخر في الرّتبة، فكم ترك الأوّل للأخر، بل كم رجح الحاضر على الغابر، والفضل لا يتعلّق بالزّمن الفاضل ». (١١) ستتطرق الدراسة بأمثلة من أحاديثه ﷺ مثلما يُعرف في علوم القرآن بآيات نزلت بمكة بعد الهجرة.

الفصل الأول

تعريف الحديث المكي والمدني معاملة وضوابطه

الحديث لغة: هو الجديد من الأشياء، والكلام^١. قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ لِقَوْمٍ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^٢ أي: لا يكادون يفهمون كلاماً. وقال أيضاً: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^٣ أي: الله سبحانه وتعالى أصدق القائلين.

الحديث اصطلاحاً: هو "ما أُضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً"^٤.

المكي والمدني: نسبة إلى البقعتين المقدستين، أي مكة المكرمة، والمدينة المنورة. يُقال: فلان المكي: أي أنه من مكة المكرمة، وفلان المدني، أي، من المدينة المنورة.

مَعَالِم: جمع مَعْلَم، والعَلَمُ والمَعْلَمُ بمعنى واحد، وهو الشيء الذي يُستدل به على الطريق. ويقال لما يُبنى في جوادٍ الطريق من المنار التي يستدل بها على الطريق: أعلام، واحدها عَلَم. والعَلَم: الراية التي إليها يجتمع الجند. والعَلَم: علم الثوب ورَقمه في أطرافه. والمَعْلَم: ما جعل علامة وعِلماً للطرق والحدود؛ مثل أعلام الحرم ومعاله المضروبة عليه^٥.

ضوابط: جمع ضابطة، ضبط ضبطاً أي حفظه بالحزم حفظاً بليغاً، وأحكمه وأتقنه ويقال ضبط البلاد وغيرها قام بأمرها قياماً ليس فيه نقص والكتاب ونحوه أصلح خلله أو صححه وشكله^٦.

فالحديث المكي: هو الحديث الذي قاله رسول الله ﷺ بمكة سواء أكان قبل الهجرة إلى المدينة أو بعدها^٧.

والحديث المدني: هو الحديث الذي قاله رسول الله ﷺ بالمدينة المنورة بعد

(١) محمّد عجاج الخطيب: أصول الحديث ومصطلحه، ص ٢٦.

(٢) النساء: ٧٨.

(٣) النساء: ٨٧.

(٤) محمّد جمال الدين القاسمي: فواع التجديد من فنون مصطلح الحديث، ص ٦١.

(٥) أبو منصور محمّد بن أحمد: تهذيب اللغة، ١/٣٠٢.

(٦) المعجم الوسيط: ١/٥٣٣.

(٧) في عمرة القضاء، وفي فتح مكة وحجّة الوداع.

الهجرة .

فقولي هو الحديث الذي قاله رسول الله ﷺ بمكة سواء أكان قبل الهجرة أو بعدها دون ذكر الطائف أو بيت المقدس - في ليلة الإسراء- والمدينة بعد الهجرة دون ذكر تبوك وسائر الأماكن التي ذهب إليها ﷺ غير مكة والمدينة، هو مثل عدم ذكر العلماء غير مكة والمدينة في أماكن نزول سور القرآن، وقولهم هذه سورة مكية وهذه سورة مدنية، مع نزول بعض الآيات في غيرهما، ذلك أن جل أوقات محل إقامته ﷺ إنما كانت بمكة والمدينة، أما غيرهما فكانت إقامته فيها مروراً لغزاة أو لتجارة قبل البعثة لا إقامة .

فالأحاديث التي قالها ﷺ بمكة قبل الهجرة وتحملها بعض المهاجرين وأبو ذر الغفاري^(٨)، والآحاد التي قالها ﷺ بمكة والوقائع التي حدثت بمكة قبل الهجرة ورواها بعض الصحابة الذين لم يسكنوا قط مكة، كأبي هريرة^٩ وأنس^{١٠} بن مالك رضي الله عنهما، وبعض شباب قريش الذين لم يبلغوا سن التحمل^{١١} قبل الهجرة كابن عباس رضي الله عنهما، بل رووا عن كبار مهاجري الصحابة ﷺ . وبعض الأنصار الذين تحملوا بمكة قبل الهجرة -بيعة العقبة في موسم الحج قبل الهجرة^{١٢} -

(٨) أبو ذر ﷺ من أوائل الذين أسلموا في بداية الدعوة الإسلامية بمكة، ثم أمره رسول الله ﷺ بالعودة إلى بلده. انظر قصة إسلامه في صحيح البخاري : ص ٦٨٢ الحديث ٣٨٦١، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي ذر الغفاري ﷺ .

(٩) عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : " أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، هَذِهِ خَدِيجَةٌ قَدْ أَتَتْكَ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ وَمَنِّي ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ . صحيح مسلم : ص ١٠٥٠ ، الحديث . ومعروف أن أبا هريرة ﷺ لم يلق أم المؤمنين خديجة فقد توفيت بمكة في العام العاشر من البعثة، وأبو هريرة لم يسكن مكة .

(١٠) مثل حديث انشقاق القمر الذي رواه أنس وابن عباس ﷺ يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح ٦ / ٧٧١ ، وقد ورد انشقاق القمر أيضاً من حديث علي وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم، فأما أنس وابن عباس فلم يحضرا ذلك لأنه كان قبل الهجرة بنحو خمس سنين، وكان ابن عباس إذ ذاك لم يولد، وأما أنس فكان ابن أربع أو خمس .

(١١) قال ابن الصلاح : إن التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين ... انظر علوم الحديث لابن الصلاح : ص ١٣٠ ، وفتح الباري : ١ / ٢٥٥ و ٢٥٦ الحديث ٧٦ و ٧٧ ، باب : متى يصح سماع الصغير . فابن عباس رضي الله عنهما قطعاً لم يتحمل عنه ﷺ في الفترة المكية، لأنه وُلد قبل الهجرة بثلاثة أعوام بالشعب مما يعني أنه ﷺ هاجر إلى المدينة وله من العمر ثلاثة أعوام .

(١٢) صحيح البخاري : ص ٦٨٨ ، الحديث ٣٨٩٢ ، كتاب مناقب الأنصار ، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ

والأحاديث التي قالها ﷺ بعد الهجرة في عمرة القضاء، وفي فتح مكة، وفي حجة الوداع، كل ذلك يُعتبر أحاديث مكّية.

أمّا الأحاديث المدنية، فهي الأحاديث التي قالها ﷺ بالمدينة المنورة بعد الهجرة.

أمّا الأحاديث التي قالها ﷺ خارج مكة والمدينة، فتُنسب إلى الأماكن التي قال فيها ﷺ، فيقال: قال رسول الله ﷺ هذا الحديث بالطائف، أو تبوك، أو الحديبية وهكذا.

لقد ذكر علماء التفسير وعلوم القرآن في تعرفهم للمكي والمدني من سور القرآن وآياته بأنه :

١- اعتبار زمن النزول. فالمكي: ما نزل قبل الهجرة وإن كان بغير مكة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة ولو بمكة أو عرفة^{١٣}.

٢- اعتبار مكان النزول. فالمكي: ما نزل بمكة وماجاورها كمنى وعرفات والحديبية. والمدني: ما نزل بالمدينة وماجاورها كأحد وقباء وسلع^{١٤}.

٣- اعتبار المخاطب. فالمكي: ما كان خطاباً لأهل مكة، والمدني: ما كان خطاباً لأهل المدينة^{١٥}.

إلا أنّهم رجّحوا القول الأوّل، أي اعتبار زمن النزول لحصر واطراد^{١٦}. أمّا فيما يتعلّق بالحديث فالأمر يختلف، ذلك أنّ سوراً وآيات القرآن طويلة، ففي سورة واحدة تجد آيات نزلت بمكة وما نزلت كذلك بالمدينة، أمّا الحديث فلا تجد فيه كذلك، فحديث واحد لرسول الله ﷺ لقصره لا تجد فيه مكياً ومدنياً، فهو إمّا مكي كلّهُ أو مدني كلّهُ. فلذلك اخترنا في تعريف المكي والمدني في هذه الدراسة اعتبار مكان ورود الحديث لا زمن وروده.

أمّا قولني: "معالم وضوابط"، فأقصد بها الطرق الصحيحة والدقيقة التي بها يتوصّل إلى معرفة الزمان والمكان الذي قال فيه ﷺ حديثاً من أحاديثه ﷺ إمّا فهماً واستنباطاً، أو من خلال متن الحديث بعلامة تُعرّف في المتن، ويغلب على الظنّ أنّه ﷺ. قاله في المكان الفلاني، أو يكون زمان ومكان ورود الحديث واضحاً في متن الحديث.

بمكة وبيعة العقبة. وكتاب الإيمان ص ٢٩ الحديث ١٨، باب علامة الإيمان حب الأنصار. وانظر الرّحيق المختوم للمباركفوري، ص ١٣٢ وما بعدها.

(١٣) مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص ٦٠.

(١٤) المصدر نفسه: ص ٦١.

(١٥) المصدر نفسه: ص ٦١.

(١٦) المصدر نفسه: ص ٦١.

الفصل الثاني

أحاديث منع كتابة الحديث وإباحته وعلاقتها بالمكي والمدني

إذا كان القرآن الكريم معروفاً أوّله وآخره وهو ما بين دَفْتِي المصحف من الفاتحة إلى قوله ﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ فَإِنَّ السَّنَةَ النَّبَوِيَّةَ ليست كذلك، ولست أقصد بهذا القول ما قد يفهمه بعض مرضى القلوب من المستشرقين وبعض تلامذتهم وأذئابهم من أبناء جلدتنا الذين يحاولون دوماً النيل من مكانة السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ .

فقد كانت كتابة القرآن حين تنزيله رسميّة إذ اتَّخَذَ ﷺ لنفسه كُتَّابًا لكتابته كعلي وأبي زيد ومعاوية رضي الله عنهم، وكان يُشرف بنفسه على ترتيب سوره وآياته - إذ أنّها توقيفية - فيقول ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا أو كذا ، أو ضعوا آية كذا في موضع كذا^١ .

وكان بعض الصَّحابة رضي الله عنهم لحرصهم على حفظ القرآن وتعلّمه يكتبونه من تلقاء أنفسهم دون أن يأمرهم بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعرضون عليه حفظاً وكتابةً^٢ . أمّا كتابة السَّنَةِ فلم يصدر من الشارع أمر - كالقرآن الكريم - بكتابتها، بل الرواية الصَّحيحة تثبت منعه رضي الله عنهم الصَّحابة رضي الله عنهم كتابة أحاديثه حتى في الفترة المدنيّة التي زاد فيها عدد الصَّحابة^٣ .

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ، فَلَيْمَحْهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ"، قَالَ هَمَّامٌ -أحد رواة الحديث- : أَحْسِبُهُ قَالَ: "مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"^٤ . فهذا الحديث مدني

(١) الناس: ٦ .

(٢) مناع القطان: مباحث في علوم القرآن ص ١٣٩ .

(٣) المصدر نفسه: ص ١٣٤ .

(٤) مثل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الذي كان يكتب كل شيء يسمعه منه صلى الله عليه وسلم يريد حفظه حتى نهته قريش من ذلك، فأمسك عن الكتابة، ثم ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره صلى الله عليه وسلم بالكتابة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا الحق في الغضب والرضا في السراء والضراء

(٥) يأتي لاحقاً أنه يحتمل أن تكون قلة عدد الصَّحابة رضي الله عنهم بمكة هو السبب في قلة رواية الأحاديث بمكة .

(٦) صحيح مسلم: ص ١٢٥٠، الحديث ٨١-٢٤٩٣ كتاب الزهد والرقائق، باب التثبث في الحديث وحكم كتابة العلم .

حسب الرواية^٧. فكون رسول الله ﷺ يمنع الصحابة رضياً من كتابة أحاديثه حتى في الفترة المدنية، ويأمرهم بمحو ما كانوا قد كتبوه عنه يدل على أن المنع كان موجوداً بمكة أو عدم أمر الشارع لهم بكتابة الحديث أو أن الصحابة رضياً لم يطلبوا منه ﷺ الإذن بكتابة أحاديثه ﷺ بمكة، أو إن كان بعضهم قد كتبها فقد كان ذلك دون علمه ﷺ، وإلا فلا يُعقل أنهم كتبوها بمكة عن إذنه أو علمه فلم يمنعهم ثم يمنعهم بالمدينة. ولا يقولون قائل: إنه ربما طرأ عليه - الإذن بالكتابة - بالمدينة النسخ، وقد علمت أن علة^٨ المنع كانت قائمة بمكة والمدينة على سواء، فالقول بالنسخ بالمدينة تكلف واضح، أي القول بالنسخ من الإباحة إلى المنع - إذ المنطق يقتضي في هذا المقام أن يكون النسخ - إن قلنا به جَدلاً - من المنع إلى الإباحة لا العكس، وهذا ما قاله صاحب تأويل مختلف الحديث^٩، لأننا نريد البرهنة على أن الصحابة رضياً لم يستأذنوا ولم يطرحوا بمكة قضية الكتابة عليه غير عبد الله بن عمرو بن العاص رضياً الذي كان يكتب الأحاديث من تلقاء نفسه رغبة في حفظها دون أن يأمره بذلك رضياً، ثم أذن له بعد ذلك حين أخبره قول قريش. ولعل سبب إذنه لعبد الله بن عمرو رضياً هو علمه ﷺ بقدرته على ذلك وبقدرته على تمييز وعدم الخلط بين القرآن وأحاديثه رضياً. فمنعه بقية الصحابة رضياً بالمدينة لا يُقال إن هذا نسخ من الإباحة إلى المنع إذ لم يكن قد أمرهم بالكتابة حتى يقال أن ذلك نسخاً ومنسوخاً. وإن كان البخاري رحمه الله - وغيره - أعل حديث أبي سعيد هذا وقال: "الصواب وقفه عليه"^{١٠} وفيه نظر، فاللفظ صريح من أبي سعيد رضياً أن رسول الله ﷺ قال: "لَا تَكْتُبُوا عَنِّي" وهو من الألفاظ التي تدل على رفع الحديث لا وقفه على الصحابي كما هو معلوم عند أهل هذه الصناعة، وعلاوة على هذا فإن هذا الحديث من أحاديث مسلم، وقد صرح أبو سعيد الخدري رضياً في حديث آخر منع رسول الله ﷺ كتابة الحديث. فكتابة الحديث

(٧) يأتي لاحقاً كيفية التمييز بين الأحاديث المكية والمدنية.

(٨) ذكر العلماء أن علة المنع كانت خوفه ﷺ من انشغالهم بالحديث عن القرآن أو خلطهم القرآن بالحديث، إذ كانوا حديثي عهد بالإسلام، وقد ارتفعت هذه العلة بالمدينة في آخر حياته ﷺ فارتفع المنع.

(٩) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص ١٩١-١٩٢.

(١٠) العسقلاني: فتح الباري، ٢/٣٩، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص ٣٩.

بمكة لم تكن محظوراً لكنه ﷺ لم يأمرهم بها كما أمرهم بكتابة القرآن، ولعل الحكمة في ذلك خوفه ﷺ من انشغالهم بالحديث عن القرآن أو خلطهم القرآن بالحديث، إذ كانوا حديثي عهد بالإسلام.

قال ﷺ: "استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا".^{١١}

وقد وردت كذلك أحاديث صحيحة تبيح لهم الكتابة. قال النووي رحمه الله: اختلف السلف في كتابة الحديث، فكرها طائفة وأباحها طائفة ثم أجمعوا على جوازها^{١٢}.

أ- أحاديث المنع والكره

١. عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال ﷺ: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن، فليمحُه وحذثوا عني، ولا حرج".^{١٣}

٢. عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: "استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا".^{١٤}

ب- أحاديث الإباحة كثيرة، أهمها:

١. عن أبي هريرة ﷺ، قال: "لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة، قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه... الحديث... فقام أبو شاه رجل من أهل اليمن، فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: "اكتبوا لأبي شاه"، وفي رواية: "اكتبوا له".^{١٥}

٢. عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: "كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ،

(١١) جامع الترمذي: ص ٧١٨ الحديث ٢٦٦٥، كتاب العلم، باب ما جاء في كراهية كتابة العلم.

(١٢) السيوطي: تدريب الراوي، ٣٧/٢.

(١٣) سبق تخريجه.

(١٤) سبق تخريجه.

(١٥) صحيح البخاري: ص ٤٢٧، الحديث ٢٤٣٤، كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطه أهل مكة، وانظر

فتح الباري، ١/١٨٠٣.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا؟ فَأَمَسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَيَّ فِيهِ، وَقَالَ: "اَكْتُبْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ" ١٦.

٣. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ، فَيَعْجِبُهُ وَلَا يَحْفَظُهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَيَعْجِبُنِي وَلَا أَحْفَظُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْتَعْنِ بِيَمِينِكَ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ لِلْحَطِّ" قَالَ أَبُو عَيْسَى - الترمذي - هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ - أَي الْبَخَارِيِّ - يَقُولُ: الْخَلِيلُ بْنُ مَرْثَةَ - أَحَدُ رِوَاةِ الْحَدِيثِ - مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ١٧

فهذه بعض أحاديث المنع والإباحة، إلا أن العلماء أجمعوا على جواز الكتابة، وحاولوا الجمع بأن الإذن كان لمن خيف نسيانه - كالأنصاري في حديث أبي هريرة رضي الله عنه - والنهي لمن آمن وخيف أتكاله، أو نهى عنها حين خيف خلطه بالقرآن وأذن حين أمن ١٨. إن هذا هو القول السديد في الجمع بين هذه الأحاديث. فالأصل في الأمر هو الإباحة، والمنع إنما كان حالة استثنائية ارتفعت حين انعدم السبب.

فإن قال قائل: إذا كان الأصل هو إباحة كتابة الحديث، والصحابة رضي الله عنهم بدأوا كتابته في حياته ﷺ، واستمرت إلى عصر التدوين، فلماذا لم تكن لكتب الحديث - على الأقل المشهورة منها - بداية ونهاية معروفتان كالقرآن الكريم من الفاتحة إلى الناس متفقا عليهما؟ قيل: لم يكن ذلك كذلك للأسباب التالية:

إن كتابة القرآن الكريم كان أمراً من الشارع، وكان له ﷺ كَتَبَ الْوَحْيِ الْمَعْرُوفُونَ كَعَلِيِّ وَأَبِي وَزَيْدٍ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَانَ ﷺ - كما سبق ذكره - يُشْرِفُ بِنَفْسِهِ عَلَى كِتَابَتِهِ وَيَقُولُ لَهُمْ: ضَعُوا هَذِهِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، أَوْ ضَعُوا آيَةَ كَذَا فِي مَوْضِعِ كَذَا ١٩، فترتيب السور ووضع الآيات مواضعها كما هو في

(١٦) الدارمي: سنن الدارمي ١/ ١٣٦. إسناده متصل ورجاله ثقات.

(١٧) جامع الترمذي: ص ٧١٨، الحديث ٢٦٦٦، كتاب العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه.

(١٨) السيوطي: تدريب الراوي ٢ / ٣٩.

(١٩) مناع القطان: مباحث في علوم القرآن ص ١٣٩.

المصحف المتداول في أيدينا الآن إنما هو ترتيب توقيفي أي أنه ﷺ تولاها كما أخبره به جبريل عن أمر ربّه. كان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل عام مرّة في رمضان، وعارضه في العام الأخير من حياته مرّتين، وكان ذلك العرض على الترتيب المعروف الآن ٢٠.

أمّا الحديث النبوي فلم تكن كتابته أمراً من الشارع، بل إنه ﷺ كان يمنع ذلك في بدء الأمر، ثم أذن لهم بعد ذلك. فكل من كتب الأحاديث النبويّة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من المصنّفين إنما كتبوها حسب مناهجهم وطريقتهم الخاصة بهم دون أي تدخل من الشارع. فمنهم -المصنّفين- من رتب الأحاديث في كتابه على طريقة المسانيد، كالإمام أحمد، ومنهم من رتبها على الأبواب الفقهية كالإمام مالك بن أنس في الموطأ، ومنهم من رتبها على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية كالكتب الستة.

فبناء على هذا فإنه كان من المتعدّر اتفاق المصنّفين على وضع بداية ونهاية لكتبهم كالقرآن، ولو أرادوا ذلك فلربّما ما اتّفقوا على حديث معين، إذ ربّما صحّ الحديث عند بعضهم ولم يصح عند البعض الآخر حسب الضوابط -التشدد وعدمه- في رد وقبول الحديث في عملية الجرح والتعديل، فأنتى بهذا أن يكون لكتب الحديث بداية ونهاية متّفق عليهما عند الجميع؟

(٢٠) المصدر نفسه: ص ١٤١.

الفصل الثالث

حفظ الصحابة رضي الله عنهم لأحاديثه صلى الله عليه وسلم وعلاقته بالمكي والمدني

لقد حرص الصحابة رضي الله عنهم على حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية، فمنهم من حفظ القرآن كاملاً في حياته صلى الله عليه وسلم، ومنهم من أتم حفظه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم. قال في فتح الباري عند شرحه لكتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: "أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه...". قال -الحافظ- وقد ذكر أبو عبيد القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعَدَّ من المهاجرين الخلفاء الأربعة وطلحة وسعداً وابن مسعود وحذيفة وسالم وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادلة رضي الله عنهم، ومن النساء عائشة وحفصة وأم سلمة رضي الله عنهن. ولكن بعض هؤلاء إنما أكمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس رضي الله عنه. وَعَدَّ ابن أبي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين أيضاً تميم بن أوس الداري وعقبة بن عامر، ومن الأنصار عبادة بن الصّامت ومعاذ الذي يُكنى أبا حليلة ومجمع بن حارثة وفضالة بن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم رضي الله عنهم. وصرّح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الذين جمعه أيضاً أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ذكره أبو عمرو الداني، وَعَدَّ بعض المتأخرين من القراء عمرو بن العاص وسعد بن عبادة وأم ورقة رضي الله عنهم.

- (١) العسقلاني: فتح الباري ٩/ ٦٠، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- (٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، صنّف التصانيف المونقة التي سارت بها الركبان. وُلِدَ سنة سبع وخمسين ومئة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٤٩٠ - ٥٠٩ ترجمة ١٦٤.
- (٣) العبادة هم ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص، وليس ابن مسعود منهم قاله أحمد بن حنبل. قال البيهقي: لأنه تقدّم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادة. تدريب الراوي، ٩/ ١٢٦.
- (٤) يقصد الحافظ بقوله: «فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس رضي الله عنه» حديث أنس رضي الله عنه في صحيح البخاري، ٩/ ٥٩، الحديث ٥٠٠٣، كتاب فضائل القرآن، عن قتادة، قال: "سألت أنس بن مالك رضي الله عنه: من جمّع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد". فالذين ذكرهم أبو عبيد من القراء المهاجرين إنما أكملوا حفظهم للقرآن بعد النبي صلى الله عليه وسلم.
- (٥) أم ورقة هي بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر بن نوفل الأنصارية، ويقال لها أم ورقة بن نوفل، فنُسبت إلى

أما حفظهم للأحاديث فقد شجعهم على ذلك في آخر حياته ﷺ فقال: "نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهَا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ غَيْرُهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَفَهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَفَهُ لَيْسَ بِفَقِيهِ" ٦. وأكثرهم حفظًا للحديث هم:

١- أبو هريرة ﷺ فقد روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا (٥٣٧٤) كان ﷺ أحفظ الصحابة. قال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره^٧، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يترحم عليه في جنازته ويقول: كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ، قال عن نفسه: قلت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ، قَالَ: «ابْسُطْ رِدَائَكَ» فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ»، فَضَمَّمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ»^٩.

وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ ﷺ: عَلَيْكَ يَا أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ بَيْنَا أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَفُلَانٌ فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ يَوْمٍ نَدَعُو اللَّهَ تَعَالَى، وَنَذْكُرُ رَبَّنَا خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا، قَالَ: فَجَلَسَ وَسَكَنَّا، فَقَالَ ﷺ: "عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ"، قَالَ زَيْدٌ ﷺ: فَدَعَوْتُ أَنَا وَصَاحِبِي قَبْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْمِنُ عَلَيَّ دُعَائِنَا، قَالَ: ثُمَّ دَعَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِثْلَ الَّذِي سَأَلْتُكَ صَاحِبَيَّ هَذَا، وَأَسْأَلُكَ عِلْمًا لَا يُنْسَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمِينَ"، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَنَحْنُ نَسْأَلُ اللَّهَ عِلْمًا لَا يُنْسَى، فَقَالَ: "سَبَقَكُمَا بِهَا الدَّوْسِيُّ"^{١٠}.

جدها الأعلى... كانت تسمى الشهيدة وكانت قد قرأت القرآن. الإصابة، ٤٨٩/٨، ترجمة ١٢٢٩٨.

(١) سنن أبي داود: ج ٣/ص ٣٢٢، الحديث ٣٦٦٠، كتاب العلم، باب نشر العلم. جامع الترمذي: ص ٧١٦-٧١٧، الحديث ٢٦٥٦، ٢٦٥٧ و ٢٦٥٨، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، وهو حديث مروي عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأنس بالفاظ متقاربة "نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهَا حَدِيثًا، سَمِعَ مِنْهَا شَيْئًا، سَمِعَ مَقَالَتِي"، وأخرجه ابن ماجه في سننه: ص ٤٨، ٤٩، الحديث ٢٣٠، ٢٣١ و ٢٣٢، باب من بلغ علمًا. وابن حبان في صحيحه: ص ٢٦٨، ج ١، الحديث ٦٦، كتاب العلم بإسناد حسن. وقد ورد ذلك في حجة الوداع.

(٧) العسقلاني: فتح الباري ١/٢٨٢.

(٨) المصدر نفسه: ١/٢٨٢.

(٩) صحيح البخاري: ص ٤٨، الحديث ١١٩، كتاب العلم، باب حفظ العلم.

(١٠) المستدرک علی الصحیحین: ج ٣/ص ٥٨٢ الحديث ١٥٨، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، ذكر أبي هريرة ﷺ، قال

الحاكم: صحيح الاسناد ولم يخرجاه، وأقره عليه الذهبي. وانظر العسقلاني: فتح الباري: ١/٢٨٥.

- ٢- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فقد روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثاً (٢٦٣٠).
- ٣- أنس بن مالك رضي الله عنه، روى ألفين ومائتين وستا وثمانين حديثاً (٢٢٨٦).
- ٤- أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها روت ألفين ومائتين وعشرة حديثاً (٢٢١٠).
- ٥- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فقد روي ألفاً وستمائة وستين حديثاً (١٦٦٠).
- ٦- جابر بن عبد الله رضي الله عنه، فقد روى ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً (١٥٤٠).
- ٧- أبو سعيد الخدري رضي الله عنه روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً (١١٧٠).

هؤلاء هم أكثر الصحابة رضي الله عنهم حفظاً لأحاديثه صلى الله عليه وسلم ولم يحط أحدهم بكل أحاديثه صلى الله عليه وسلم لا سماعاً ولا حفظاً. هذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية -وجعله- أن لا يكون الحديث بلغ الصحابي أو المجتهد - السبب الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث^(١١). قال: فإن الإحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لأحد من الأمة، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً ويبلغه أولئك -أو بعضهم- لمن يبلغونه، فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئاً ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم، فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء، وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته، أما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يمكن ادعاؤه قط^(١٢).

قال البراء بن عازب رضي الله عنهما: «ما كل الحديث سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشغولين برعاية الإبل^(١٣)». وقد كان عمر وجار له من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، يتناوبون النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عمر يوماً وينزل جاره يوماً، فإذا نزل عمر

(١١) ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص ٤.

(١٢) المصدر نفسه: ص ٥.

(١٣) المستدرك على الصحيحين: ج ١ / ١٧٤، الحديث ٣٢٦ كتاب العلم، قال الحاكم: هذا حديث له طرق عن ابن اسحاق السبعي وهو صحيح على شرط الشيخين وليس له علة ولم يخرجاه، وأقره عليه الذهبي.

جاءه بِخَبْرٍ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ جَارَهُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ^{١٤}. ومع هذا الحرص الشديد من عمر رضي الله عنه على تقصّي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعلّمه إلا أنه فاته الكثير والكثير، فلم يكن يعلم سنّة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى الأشعري رضي الله عنه^{١٥} ولم يكن يعلم أيضا أنّ المرأة تترث من دية زوجها، فقد كان يرى أنّ الدية للعاقلة، حتى كتب إليه الضحّاك بن سفيان الكلابي رضي الله عنه وهو أمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض البوادي يخبره أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم الضبابي رضي الله عنه من دية زوجها^{١٦}، فترك رأيه لذلك، وقال: «لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه»، ولم يكن يعلم حكم المجوس في الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ؟»^{١٧}، ولم يكن يعلم كذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون حتى أخبره أيضًا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه^{١٨}.

وعثمان بن عفان رضي الله عنه لم يكن عنده العلم بأنّ المتوفّي عنها زوجها تعتدّ في بيت الموت حتى أخبرته الفُرَيْعَةُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سِنَانِ أخت أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»^{١٩} فأخذ به عثمان رضي الله عنه.

وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يكن يعلم حديث صلاة التوبة المشهورة^{٢٠}. وأفتى

(١٤) صحيح البخاري : ص ٤٣٣ الحديث ٢٤٦٨، كتاب المظالم، باب الغرفة والعلبة المُشْرِفة وغير المُشْرِفة في السطوح وغيرها، الحديث، ومسلم صحيحه: ص ٦٤٧، الحديث ١٤٧٩، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن.

(١٥) صحيح البخاري : ص ١١٧، الحديث ٦٢٤٥، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً.

(١٦) جامع الترمذي: ص ٤٠٨، الحديث ١٤١٥، كتاب الديات، باب ما جاء في المرأة هل تترث من دية زوجها، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

(١٧) صحيح البخاري : ص ٥٦٣، الحديث ٣١٥٦ و٣١٥٧، كتابة الجزية والموادعة، وموطأ مالك، ٢٨٠/١

(١٨) صحيح البخاري : ص ١٠٤٣، الحديث ٥٧٣٠، كتاب الطب، باب ما يُذكر في الطاعون.

(١٩) جامع الترمذي: ص ٣٥٠، الحديث ١٢٠٤، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء أين تعتد المتوفّي عنها زوجها، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

(٢٠) المصدر نفسه: أبواب الصلاة، ص ١٢٦، الحديث ٤٠٦، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، قال أبو عيسى : حديث علي حديث حسنٌ ؛ لا نعرفه إلا من هذا حديث عثمان بن المغيرة. ورواه ابن ماجه في سننه : ص ٢٣٥، الحديث ١٣٩٥، كتاب إقامة الصلّة والسنة فيها، باب في أنّ الصلّة كفارة.

هو وابن عباس رضي الله عنهما وغيرهما بأن "المتوفى عنها إذا كانت حاملاً تعتد أبعد الأجلين" ولم تكن قد بلغت سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله في سبّعة الأسلمية رضي الله عنها، وقد توفي عنها زوجها سعد بن خولة رضي الله عنه حين أفتاها النبي صلّى الله عليه وآله بأن عدتها وضع حملها^{٢١}. وأفتى هو وزيد وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم بأن المفوّضة إذا مات عنها زوجها فلا مهر لها، ولم تكن قد بلغت سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله في برّوع بنت واشق رضي الله عنها^{٢٢}.

فالمقصود هو أن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم - بمفرده - لم يحط بجميع أحاديثه صلّى الله عليه وآله سماعاً أو حفظاً، حتى أقرب وألصق الناس إليه صلّى الله عليه وآله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما اللذان كثيراً ما كان يقول النبي صلّى الله عليه وآله: "ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر"^{٢٣}.

ومع ذلك فقد فاتهما بعض من سننه صلّى الله عليه وآله وأحاديثه، فمن دونهما من باب أولى أن يفوته الكثير حتى ولو كان أحفظ الأمة لأحاديثه صلّى الله عليه وآله أبا هريرة رضي الله عنه أو أم المؤمنين بنت الصديق رضي الله عنها. وهذا ليس عيباً في حقهم، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الصحابة أو الأئمة أو إماماً معيناً فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً^{٢٤}. إذا علمنا أن أكثر الصحابة رضي الله عنهم رواية للحديث إنما هم من الأنصار وشباب المهاجرين الذين تحمّلوا فقط بالمدينة وأبا هريرة الذي لم يسكن قط مكة، تبين لنا أن الجو بالمدينة كان صافياً لهم لحفظ وكتابة حديثه صلّى الله عليه وآله أكثر مما كان عليه الأمر بمكة. وهذا ما سوف نتعرّض له في الفصل القادم.

(٢١) صحيح مسلم: ص ٦٥٣، الحديث ٥٦ - ١٤٨٤ و ٥٧ - ١٤٨٥، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة متوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل.

(٢٢) جامع الترمذي: ص ٣٣٠، الحديث ١١٤٥، كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال الترمذي: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح.

(٢٣) صحيح البخاري: ص ٦٥٤ الحديث ٣٦٨٥، كتاب فضائل أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه.

(٢٤) ابن تيمية: رفع الملام عن أئمة الأعلام، ص ١١.

الفصل الرابع

المقارنة بين الأحاديث المكيّة والمدنيّة في الكثرة

ذكرت فيما سبق أنّ القرآن الكريم معلوم له بداية ونهاية وعدد سوره وآياته . وقد تتبّع العلماء مكّيته ومدنيّته والمختلف في كونها مكّيّة أو مدنيّة، والآيات المكيّة في السور المدنيّة والمدنيّة في السور المكيّة، ومميزات كل منهما والضوابط التي بها يُعرف كل منهما^١.

وذكرت أسباب تعذّر وجود بداية ونهاية متّفقاً عليهما في كتب الحديث وصعوبة إحصاء دقيق لعدد الأحاديث النّبويّة. بيّد أنّه يمكن معرفة أي الفترتين بين المكيّة والمدنيّة أكثر حديث عدداً، وذلك حسب الأحاديث الصّحيحة المتوفّرة لدينا في الكتب وحسب الضوابط التي سأذكرها .

فعند التأمل في الأحاديث المانعة والمجيزة لكتابة الحديث نلاحظ أنّ كلّها أحاديث مدنية^٢، وهذا يقودنا إلى القول بأنّ الفترة المكيّة التي كانت مدتها ثلاث عشرة عاماً لم تحظ بكتابة الصّحابة رضي الله عنهم لأحاديثه^٣ وذلك للأسباب التالية :

١- قلة عدد الصّحابة رضي الله عنهم بمكة، إذ كان عددهم بعد الهجرة عند المؤاخاة التي عقدها

رضي الله عنهم بينهم وبين الأنصار خمسة وأربعين (٤٥) حسب ما ذكره ابن القيم^٤.

٢- جُل هؤلاء الصّحابة كانوا من المستضعفين^٥ الذين لم يكن لديهم من يحميهم من

(١) مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص ٥٠-٦٣.

(٢) يأتي الكلام على هذا لاحقاً.

(٣) وحجّتي في ذلك أنّ أحاديث المنع والجواز كلّها كانت بالمدينة، بمعنى أنّ الصّحابة رضي الله عنهم لم يبدؤوا بكتابة الحديث إلا بالمدينة بعد الهجرة، إذ لو حصل منهم مبادرات في هذا لوصلنا ذلك، فعدم روايتهم أنّهم طلبوا منه رضي الله عنه الإذن بالكتابة بمكة فهمنا منه أنّ ذلك لم يحصل إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٤) ابن القيم: زاد المعاد، ٣/٥٦.

(٥) العسقلاني: فتح الباري ٧/٢٣ الحديث ٣٦٦٠، عن عمّار بن ياسر رضي الله عنهما، قال: رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وما معه إلا خمسة أعبد وأمرأتان وأبو بكر. قال الحافظ معلقاً... مراد عمّار رضي الله عنه بذلك الذين أظهروا إسلامهم، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لكنهم كانوا يخفونهم من أقاربهم. (وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ

الخاتمة

السنة النبوية المطهرة هي المبيّن للقرآن الكريم والأصل الثاني للتشريع الإسلامي، وقد قيّض الله تعالى لحفظها وصيانتها جهابذة العلماء الذين كرسوا حياتهم للذود عنها لئلا يُنسب إلى المصطفى ﷺ ما لم يقله أو يشرّع. فنفوا عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

بيد أنّ هذه الجهود الجبارة الفريدة في نوعها في تاريخ البشري كانت جُلّها إن لم تكن كلّها مركّزة في سند الحديث، إذ السند هو الآلة التي تعين على معرفة حياة رُواة الحديث ولا يفلت منها أحد منهم. فالظرف الزمّني الذي مرّ به المجتمع الإسلامي بعد وقوع الفتنة ألجأ العلماء إلى التشدّد في قبول الحديث، فسألوا عن الإسناد ولم يكونوا يسألون عنها من قبل، وجعلوا معرفة سند الحديث ديناً حمايةً للدين نفسه في حماية مصدره الثاني، إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. هذه الدراسة حاولت أن تطرق باباً في علم متن الحديث، وهو تمييز الحديث المكي من المدني ووضع معالم وضوابط لذلك.

النتيجة العلمية المحسولة من مثل هذه الدراسة، فقهية أكثر منها من حديثية، ذلك أنّه في حالة تعذر الجمع بين الروايات في بعض أحاديث الأحكام يلجأ إلى معرفة آخر الروايتين وروداً لمعرفة النّاسخ والمنسوخ أو المتأخّر من المتقدّم.

فعلى سبيل المثال: عن إبراهيم عن همام، قال: «بَالَ جَرِيرٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ»، قَالَ الْأَعْمَشُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ، لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ ﷺ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَسَفِيَانُ، قَالَ: فَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ، لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ^(١).

وقد قال ابن القيم في زاد المعاد: «سورة المائدة هي من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ. فإذا خالف أي حكم في مسح على الخفين قول أو فعل جرير بن عبد

(١) صحيح مسلم: ص ١٦٣، الحديث ٧٢، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين.

(٢) ٣ / ٣٠٢.

الله ﷺ فإنَّ القول الفصل يكون لقول جرير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَسْلَمَ فِي أَوَاخِرِ حَيَاتِهِ ﷺ .

فمثل هذه الدراسات تعين الفقيه الذي يبغى استنباط الأحكام من الأحاديث النبوية بأن يعتمد على آخر الحديث وروداً في الباب إن وُجد تناقضاً وتعذراً للجمع .
وصلّى الله على النبي المصطفى محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلّم . وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

بِحَمْدِ اللَّهِ

المراجع

القرآن الكريم .

ابن الأثير، عز الدين . ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م . أُسد الغابة في معرفة الصحابة . بيروت : دار الكتب العلمية، ط ١ .

ابن تيميّة، أحمد . ١٤٠٩هـ . رفع الملام عن الأئمة الأعلام . ط ١ .

ابن عبد البر، يوسف . ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م . الإستيعاب في معرفة الأصحاب . بيروت : دار الكتب العلمية، ط ٢ .

ابن قيم، محمّد بن أبي بكر بن أيوب . ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م . زاد المعاد في هدي خير العباد . تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط . بيروت : مؤسسة الرّسالة، ط ٢٧ .

ابن ماجه، محمّد بن يزيد . ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م . سنن ابن ماجه . بيروت : دار إحياء التراث العربي، ط ١ .

ابن هشام . د.ت . سيرة النّبي . تحقيق : محمّد محي الدين عبد الحميد . القاهرة : دار الهداية .

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي . د.ت . سنن أبي داود . تحقيق : محمّد محي الدين عبد الحميد . دار الفكر .

أبو منصور، محمّد بن أحمد الأزهري . ٢٠٠١م . تهذيب اللغة . بيروت : دار إحياء التراث العربي .

البخاري، محمّد بن اسماعيل . ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م . صحيح البخاري . بيروت : دار إحياء التراث العربي، ط ١ .

البستي، محمّد بن حبان . د.ت . صحيح ابن حبان . تحقيق : شعيب الأرنؤوط . بيروت : مؤسسة الرّسالة، ط ٢ .

البيهقي، أبو بكر أحمد . ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م . سنن الكبرى . تحقيق : محمّد عبد القادر عطا، مكة المكرمة : مكتبة دار الباز .

الترمذي، محمّد بن عيسى . ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م . الجامع الصحيح سنن الترمذي . بيروت :

دار إحياء التراث، ط ١ العربي .

الحاكم، محمّد بن عبد الله . ١٤١١هـ / ١٩٩٠م . المستدرک علی الصحیحین . تحقیق : مصطفى عبد القادر عطا . بيروت : دار الكتب العلمية، ط .

حنبل، أحمد . ٢٠٠٤م . مسند . بيروت : بيت الأفكار الدولية، ط ١ ،

الخطيب، محمّد عجاج . ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م . أصول الحديث علومه ومصطلحه . بيروت : دار الفكر .

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن . ١٤٠٧هـ . سنن الدارمي . بيروت : دار الكتاب العربي، ط ١ .

الدينوري، ابن قتيبة . د . ت . كتاب تأويل مختلف الحديث . القاهرة : مكتبة المتني .

الذهبي، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . بيروت : دار الكتاب العربي، ط ١ .

— . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م . سير أعلام النبلاء . بيروت : مؤسّسة الرّسالة، ط ٣ .

السيوطي، جلال الدين . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م . الإتقان في علوم القرآن . بيروت : دار الجيل، ط ١ .

— . ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م . تدريب الراوي في شرح تقريب النووي . بيروت : دار الكتب العلمية، ط ٢ .

الشهروري، عثمان بن عبد الرحمن . ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م . مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث . بيروت : المكتبة العصرية، ط ١ .

الطبري، محمّد بن جرير . ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م . جامع البيان عن تأويل آي القرآن . بيروت : دار إحياء التراث العربي، ضبط وتعليق : محمود شاكر، ط ١ .

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر . ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م . الاصابة في تمييز الصحابة . بيروت : دار الكتب العلمية، ط ١ .

— . ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م . فتح الباري شرح صحيح البخاري . تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن باز . الرياض : مكتبة دار السلام، ط ٣ .

القاسمي، محمّد جمال الدين . د . ت . فواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث .

بيروت: دار الكتب العلمية.

القطان، مناع. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. مباحث في علوم القرآن. بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ط٣.

المباركفوري، صفّي الرحمن. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. المنصورة: الرحيق المختوم، المنصورة: دار الوفاء، ط١٧.

مسلم، بن الحجاج. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١.

المعجم الوسيط د.ت. استانبول: المكتبة الإسلامية. النووي. ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. المنهاج شرح صحيح مسلم. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيجا. بيروت: دار المعرفة، ط٢.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. ١٤٠٧هـ. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. القاهرة: دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي.

هذا الكتاب

لم يحظ الحديث النبوي بعناية العلماء في معرفة كون الحديث مكياً أو مدنياً مثل ما حظي شقيقه - القرآن الكريم - الذي تتبَّعوا آياته آية آية، وسُورَه سورة سورة حتى عرفوا الحضري منه والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، والفراشي والنومي، والمكي والمدني .

فهذا الكتاب محاولة لوضع معالم وضوابط في معرفة مكِّي الحديث ومدنيّه، أي معرفة مكان ورود الحديث أفي مكة قبل الهجرة، أم في المدينة بعد الهجرة، أم في غيرهما في أسفاره وغزواته ﷺ، وهو مقابل ما يُعرف في علوم القرآن بالسُّور والآيات المكيّة والمدنيّة .

وهي دراسة تُعين الفقيه الذي يبغى استنباط الأحكام من الأحاديث النبوية بأن يعتمد على آخر الحديث وُروداً في الباب إن وُجد تناقضاً وتعذر الجمع .

ISBN 978-967-5295-92-8



2000



9 789675 295928

<http://penerbit.usim.edu.my>